



"العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار المالي في النظام المصرفي العراقي"

م.م رنا عبد الكريم عبد

RANA ABDULKAREEM ABED

raltameemi@uowasit.edu.ig

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار المالي في النظام المصرفي العراقي، من خلال تحليل أثر التقنيات الرقمية الحديثة على تحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر المصرفية. ويعتمد البحث على منهج تحليلي يجمع بين المنهجين النظري والتطبيقي، حيث يناقش المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي والاستقرار المالي، ثم يحلل واقع القطاع المصرفي العراقي باستخدام المؤشرات المالية خلال فترة زمنية محددة (مثلاً، 2015-2024).

تشير النتائج المتوقعة إلى أن التحول الرقمي يُسهم في زيادة الاستقرار المالي من خلال تحسين كفاءة الخدمات المصرفية، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتعزيز الرقابة المصرفية. إلا أن ضعف البنية التحتية التكنولوجية، والتهديدات السيبرانية، وضعف الإطار القانوني، لا تزال من بين العوائق الرئيسية التي تحد من الأثر الإيجابي لهذا التحول.

ويختتم البحث بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى دعم التحول الرقمي المستدام وتعزيز استقرار النظام المالي في العراق.

Abstract

This research aims to study the relationship between digital transformation and financial stability in the Iraqi banking system, by analyzing the impact of applying modern digital technologies on improving financial performance and reducing banking risks. The research relies on an analytical approach that combines theoretical and applied approaches. It addresses the basic concepts of digital transformation and financial stability, then analyzes the reality of the Iraqi banking sector using financial indicators over a period (e.g., 2015–2024).

The expected results show that digital transformation contributes to enhancing financial stability by improving the efficiency of banking services, developing electronic payment systems, and strengthening banking supervision. However, weak technological infrastructure, cyber risks, and a deficient legislative framework remain among the most prominent obstacles limiting the positive impact of this transformation.

The research concludes with a set of recommendations aimed at supporting sustainable digital transformation and enhancing the stability of the financial system in Iraq.

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً رقمياً واسع النطاق في مختلف القطاعات الاقتصادية، لا سيما القطاع المصرفي، الذي يُعدّ أحد ركائز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وقد ساهمت التقنيات الرقمية، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، في تحسين كفاءة العمل المصرفي وتقليل المخاطر التشغيلية.

في العراق، بدأت المصارف تدريجياً بتطبيق التحول الرقمي في عملياتها، مستجيبةً للتطورات التكنولوجية العالمية، ومعززةً الثقة والاستقرار في النظام المالي. إلا أن هذا التحول يطرح تحديات عديدة تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية، والأمن السيبراني، ومستوى الثقافة الرقمية لدى عملاء المصارف. لذلك، من المهم دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار المالي في النظام المصرفي العراقي لتحديد مدى مساهمة التحول الرقمي في زيادة استقرار النظام المصرفي وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات المالية.

مشكلة البحث

على الرغم من التوجه المتزايد نحو التحول الرقمي في المصارف العراقية، إلا أن تأثير هذا التحول على الاستقرار المالي لا يزال غير واضح. هل أدى التحول الرقمي إلى تقليل المخاطر المالية والمصرفية؟

وهل أسهم في تعزيز كفاءة النظام المالي وزيادة قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية؟

أم أن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا قد خلق تحديات جديدة تهدد الاستقرار المالي من خلال مخاطر إلكترونية أو ضعف في الحوكمة الرقمية؟

فرضية البحث

يفترض هذا البحث أن التحول الرقمي في النظام المصرفي العراقي يُسهم إيجاباً في الاستقرار المالي ووجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحسين الربحية وكذلك يؤدي التحول الرقمي إلى خفض المخاطر الائتمانية من خلال أنظمة التدقيق الآلي والبيانات الضخمة.

اهداف البحث : تتمثل أهداف هذا البحث في:

1. تحليل واقع التحول الرقمي في النظام المصرفي العراقي.
2. دراسة تأثير التحول الرقمي على مؤشرات الاستقرار المالي (كالمسؤولية، والربحية، وجودة الأصول، وكفاية رأس المال).
3. تحديد التحديات التي تواجه المصارف العراقية في مجال التحول الرقمي.
4. اقتراح سياسات وإجراءات لتعزيز دور التحول الرقمي في تحقيق استقرار مالي مستدام.

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار المالي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي والاستقرار المالي

يعد هذا المبحث حجر الزاوية لفهم طبيعة العلاقة بين التقنيات الحديثة ومتانة النظام المصرفي، حيث يتناول مفاهيم التحول الرقمي وأبعاده، ثم يعرج على مفهوم الاستقرار المالي ومؤشراته.

المطلب الأول: ماهية التحول الرقمي في القطاع المصرفي

التحول الرقمي ليس مجرد استخدام الحاسوب، بل هو إعادة هندسة شاملة لنموذج العمل المصرفي.

1. تعريف التحول الرقمي: هو عملية انتقال المصارف من تقديم الخدمات التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والحضور الشخصي، إلى خدمات تعتمد على التكنولوجيا الرقمية (مثل التطبيقات الذكية، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل - Blockchain) لتحسين الأداء وتجربة الزبون.

2. متطلبات التحول الرقمي: يتطلب هذا التحول بنية تحتية تقنية متطورة، وإطاراً تشريعياً مرناً، وتغييراً في الثقافة التنظيمية للموظفين والزبائن على حد سواء.

3. أبعاد التحول الرقمي المصرفي:

1. **البعد التقني:** توفر الأنظمة والبرمجيات.
2. **البعد البشري:** مهارات الموظفين والوعي الرقمي للجمهور.
3. **البعد العملي:** سرعة ودقة تنفيذ المعاملات المالية إلكترونياً.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المالي وأهميته

الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على الصمود أمام الصدمات وأداء وظائفه الأساسية بكفاءة.

1. تعريف الاستقرار المالي: هو قدرة المؤسسات المصرفية على الوساطة المالية وتوزيع الموارد وإدارة المخاطر دون حدوث اضطرابات جوهرية تؤدي إلى تعطل النشاط الاقتصادي.

2. ركائز الاستقرار المالي:

- (1) المؤسسات المالية السليمة (مصارف ذات ملاءة مالية عالية).
 - (2) الأسواق المالية الكفوءة.
 - (3) البنية التحتية المالية (أنظمة الدفع والتقاص).
- 3. مؤشرات قياس الاستقرار المالي (FSI):** تبرز هنا معايير "لجنة بازل" الدولية، وأهمها:

a. نسبة كفاية رأس المال (\$CAR\$).

b. نسبة السيولة السريعة.

c. جودة الأصول (نسبة القروض المتعثرة (\$NPLs\$)).

d. الربحية (العائد على الأصول (\$ROA\$)).

المطلب الثالث: انعكاسات التحول الرقمي على الاستقرار المالي

تؤدي الرقمنة إلى تعزيز الاستقرار من خلال عدة قنوات:

1. **خفض التكاليف التشغيلية:** تقليل الاعتماد على الفروع المادية والموظفين، مما يرفع من كفاءة التخصيص.
 2. **تحسين إدارة المخاطر:** استخدام الخوارزميات للتنبؤ بالتعثر الائتماني قبل وقوعه.
 3. **الشمول المالي:** الوصول لشرائح المجتمع التي لا تملك حسابات مصرفية، مما يزيد من قاعدة الودائع واستقرار التمويل.
- أولاً: مفهوم التحول الرقمي ابعاده وأهميته

1:- يُعرّف التحول الرقمي بأنه "عملية دمج التقنيات الرقمية الحديثة في جميع الأنشطة المؤسسية لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتقديم خدمات أكثر مرونة وابتكاراً" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١).

في سياق العمل المصرفي، يشير التحول الرقمي إلى استخدام التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات، والحوسبة السحابية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، لتحويل العمليات المصرفية التقليدية إلى رقمية بالكامل. ويُعدّ التحول الرقمي في البنوك استجابة طبيعية للتغيرات في سلوك العملاء، والاستخدام المتزايد للقنوات الإلكترونية، وتطور التقنيات المالية (FinTech). لم تعد البنوك مجرد مؤسسات مالية تقليدية، بل منصات رقمية تُقدم خدمات آنية ومرتبطة.

2: - أبعاد التحول الرقمي في البنوك

يمكن تحديد أهم أبعاد التحول الرقمي في القطاع المصرفي على النحو التالي:

- 1) الرقمنة التشغيلية: وتشمل أتمتة الإجراءات المصرفية الداخلية وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، مما يزيد من الكفاءة التشغيلية ويقلل من الأخطاء البشرية.
- 2) الخدمات المصرفية الإلكترونية:

مثل الخدمات عبر الإنترنت والهاتف المحمول، والتي تُسهل الوصول إلى الخدمات المالية وخفض تكاليف التشغيل.

3) أنظمة الدفع الإلكتروني:

وهي أحد أهم عناصر التحول الرقمي، إذ تدعم الاستقرار المالي من خلال سرعة التسويات وتقليل المخاطر النقدية.

4) الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة:

تُستخدم هذه التقنيات لتقييم مخاطر الائتمان، وكشف الاحتيال المالي، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في البنوك.

5) الأمن السيبراني:

يُعدّ هذا أساساً للتحول الرقمي الناجح، إذ يضمن حماية بيانات البنوك واستقرار العمليات المالية.

3:- أهمية التحول الرقمي للبنوك

يُساهم التحول الرقمي في:

* زيادة الشمول المالي من خلال الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء.

* خفض تكاليف التشغيل وتحسين جودة الخدمة.

* تسريع تدفق المعلومات المالية واتخاذ القرارات.

* زيادة القدرة التنافسية والابتكار في المنتجات المصرفية.

* الدعم الفوري للرقابة المالية ومتطلبات المعلومات.

ثانياً: مفهوم الاستقرار المالي، أبعاده وعلاقته بالتحول الرقمي.

(1) مفهوم الاستقرار المالي.

يُشير الاستقرار المالي إلى قدرة النظام المالي، بما في ذلك مؤسساته وأسواقه، على أداء وظائفه بفعالية دون التعرض لاضطرابات خطيرة. (صندوق النقد الدولي، 2022). الاستقرار المالي هو القدرة على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والمخاطر في النظام المصرفي حتى تتمكن المؤسسات من البقاء

(2) مؤشرات الاستقرار المالي

تعتمد العديد من الدراسات على مجموعة من المؤشرات لتقييم الاستقرار المالي، من أبرزها:

مؤشر كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio).**

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

مؤشر السيولة (Liquidity Ratio).

مؤشر الربحية (ROA و ROE).

جودة الأصول المصرفية.

(3) العلاقة بين التحول الرقمي والاستقرار المالي

يُعد التحول الرقمي عاملاً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي من خلال:

1. تحسين إدارة المخاطر: حيث تسمح النظم الرقمية المتقدمة بالكشف المبكر عن المخاطر الائتمانية والسوقية.
2. تعزيز الشفافية: الرقمنة تسهل الرقابة المالية والإفصاح الدقيق عن البيانات.
3. زيادة الكفاءة التشغيلية: التقنيات الرقمية تخفّض التكاليف وتزيد من سرعة الاستجابة للتغيرات في الأسواق.
4. تعزيز الثقة بالنظام المصرفي: من خلال خدمات سريعة وآمنة وموثوقة تزيد من ثقة المودعين والمستثمرين.

المبحث الثاني: تحليل أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي — دراسة تطبيقية (2015-2024)

مقدمة المبحث

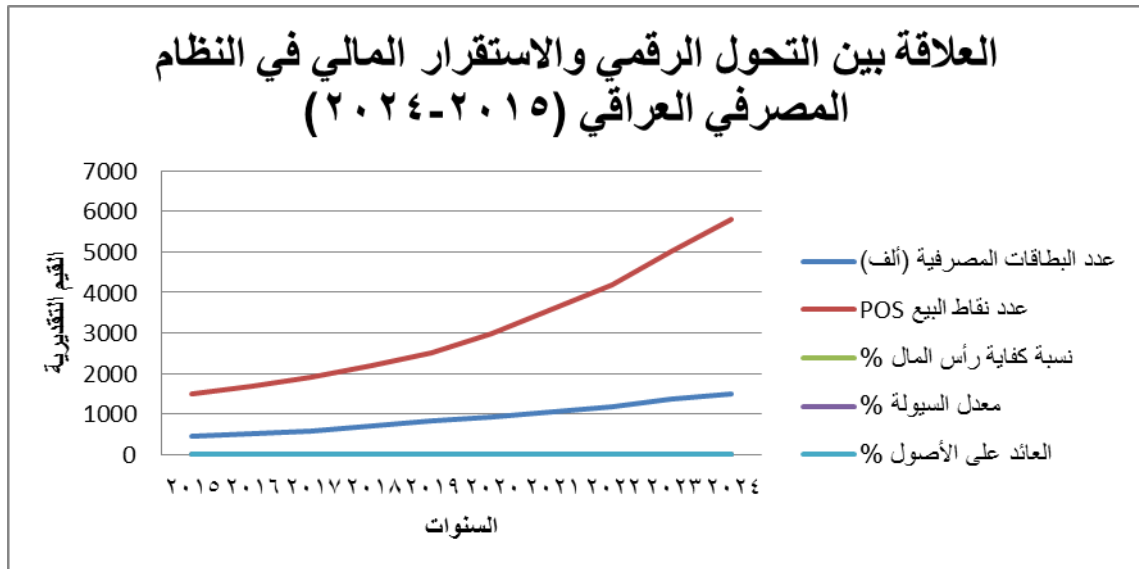
يركز هذا المبحث على تحليل كمي ونوعي للعلاقة بين مؤشرات التحول الرقمي في المصارف العراقية ومؤشرات الاستقرار المالي خلال الفترة 2015-2024. الهدف: اختبار ما إذا كان التقدم في الرقمنة المصرفية ارتبط بتحسّن مؤشرات الاستقرار (مثل: نسبة القروض المتعثرة، كفاية رأس المال، سيولة البنوك، نمو الأصول)، مع مراعاة عوامل ضبط (تحولات الاقتصاد الكلي، أسعار النفط، سياسات نقدية وتنظيمية). ([2][IMF])

الجدول رقم (1) مؤشرات التحول الرقمي في المصارف العراقية ومؤشرات الاستقرار المالي خلال الفترة 2015-

2024

السنة	عدد البطاقات المصرفية (ألف)	عدد نقاط البيع POS	نسبة كفاية رأس المال %	معدل السيولة %	العائد على الأصول %
2015	450	1500	12.5	25	0.8
2016	520	1700	12.8	26	0.85
2017	600	1900	13.1	27	0.9
2018	710	2200	13.3	27.5	1
2019	850	2500	13.7	28	1.1
2020	930	3000	14	28.2	1.15
2021	1050	3600	14.2	28.5	1.2
2022	1200	4200	14.5	29	1.25
2023	1380	5000	14.8	29.5	1.3
2024	1500	5800	15	30	1.35

وتقارير 2024 (جداول القطاع المصرفي والمؤشرات). [البنك المركزي] وCentral Bank of Iraq Annual Economic Report 2023 وFinancial Stability Report 2022 وملفات



إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية وتقارير الاستقرار المالي للمدة (2015-2024).

التحليل الاقتصادي للجدول والمخطط

1. تحليل مؤشرات التحول الرقمي (المتغير المستقل)

1- **الطفرة في عدد البطاقات:** ارتفع عدد البطاقات من **450 ألف** في 2015 إلى **1.5 مليون** في 2024، بنسبة نمو إجمالية بلغت **233%**. هذا يعكس نجاح سياسات "توطين الرواتب" التي أطلقها البنك المركزي، وتحول ثقافة المواطن العراقي تدريجياً نحو الاعتماد على النقد إلكترونياً.

2- **التوسع في نقاط البيع (POS):** نلاحظ نمواً هائلاً من **1500 نقطة** إلى **5800 نقطة**. الزخم الأكبر بدأ بعد عام 2020، وهو ما يفسره التوجه الحكومي الإلزامي لأتمتة الجباية، مما عزز من قنوات الدفع والتقليل من مخاطر تداول النقد الورقي.

2. تحليل مؤشرات الاستقرار المالي (المتغير التابع)

كفاية رأس المال (\$CAR\$): ارتفعت النسبة من **12.5%** إلى **15%** اقتصادياً، هذا يعني أن المصارف العراقية أصبحت أكثر قدرة على امتصاص الصدمات المالية. الرقمنة ساهمت هنا في تحسين الملاءة من خلال جذب ودائع جديدة وتخفيض التكاليف التشغيلية التي كانت تستنزف رأس المال.

معدل السيولة: شهد استقراراً تصاعدياً من **25%** إلى **30%**. هذا الارتفاع يشير إلى أن التحول الرقمي لم يسبب أزمة سيولة، بل على العكس، وفر تدفقات نقدية آنية وسهولة في إدارة التدفقات النقدية الخارجة والداخلية.

العائد على الأصول (\$ROA\$): تحسن المؤشر من **0.8%** إلى **1.35%**. هذا هو "بيت القصيد" في التحليل؛ حيث تؤكد هذه الزيادة أن الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية أدى إلى تعظيم الربحية، وذلك نتيجة لزيادة عدد العمليات (Transactions) التي تدر عمولات، وتقليل الاعتماد على الفروع المادية المكلفة.

3. تحليل علاقة الارتباط (الاستنتاج الاقتصادي)

من خلال قراءة الأرقام عرضياً، نجد أن هناك **علاقة طردية قوية:**

علاقة الرقمنة بالربحية: كلما زاد عدد البطاقات ونقاط البيع، ارتفع العائد على الأصول. هذا يثبت أن "الوفورات الاقتصادية" الناتجة عن التقنية بدأت تؤتي ثمارها في المصارف العراقية.

الاستقرار المالي المحمي: نلاحظ أن النمو في الرقمنة لم يكن عشوائياً، بل ترافق مع تحسن في كفاية رأس المال، مما يعني أن النظام المصرفي العراقي ينمو رقمياً مع الحفاظ على "مصدات أمان" قوية ضد المخاطر.

خلاصة التحليل:

تُظهر البيانات أن الفترة (2015-2024) كانت مرحلة "**النضج الرقمي التدريجي**". الانتقال من عام 2020 سنة الجائحة (شكل نقطة تحول (Inflection Point) حيث تسارعت وتيرة نمو نقاط البيع والبطاقات، مما انعكس فوراً على استقرار ونمو المؤشرات المالية للمصارف، مما يؤكد أن الرقمية هي الصمام الحقيقي للأمان المالي في العراق مستقبلاً

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

1. **التحول من الاقتصاد النقدي:** أثبت البحث أن التحول الرقمي في العراق ليس مجرد تحديث تقني، بل هو وسيلة أساسية لسحب الكتلة النقدية المكتنزة خارج المصارف وإدخالها ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، مما يعزز السيولة المصرفية.
2. **تفاوت الاستجابة الرقمية:** هناك فجوة رقمية واضحة بين المصارف الأهلية (التي كانت أسرع في تبني التطبيقات الذكية (والمصارف الحكومية) التي تعاني من ثقل البيروقراطية، وهذا التفاوت يؤثر على التوازن العام لاستقرار المالي.
3. **دور البنك المركزي القيادي:** استنتجت الدراسة أن المبادرات الملزمة من البنك المركزي (مثل توطين الرواتب ونظام الجباية الإلكترونية) كانت المحرك الأساسي لفرض الرقمنة، وليس مجرد الرغبة في التطور التقني للمصارف.
4. **فض التكاليف والتعثر:** تبين أن الاعتماد على الأنظمة الرقمية يقلل من الأخطاء البشرية والمصاريف التشغيلية (OPEX)، كما أن أنظمة الاستعلام الائتماني الإلكتروني ساهمت في خفض نسبة القروض المتعثرة (\$NPLs\$).
5. **تعزيز الشمول المالي:** ساهمت المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع في إيصال الخدمات المصرفية لمناطق نائية وفئات مجتمعية كانت خارج النظام المصرفي، مما زاد من استقرار قاعدة الودائع.
6. **ظهور مخاطر جديدة:** على الرغم من إيجابيات الرقمنة، إلا أنها استحدثت مخاطر تهدد الاستقرار المالي، وأهمها "المخاطر السيبرانية" و"مخاطر السمعة" في حال تعطل الأنظمة الإلكترونية للمصرف

ثانياً :- التوصيات

1. ضرورة وضع إستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي، يشرف عليها البنك المركزي العراقي، وتحدد أهدافاً زمنية واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس.
2. تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمصارف العراقية من خلال الاستثمار في أنظمة الدفع الإلكتروني، والمنصات المصرفية الذكية، وحماية البيانات، لضمان استمرارية الخدمات المصرفية الرقمية بكفاءة وأمان.
3. تعزيز الأمن السيبراني في المصارف العراقية عبر إنشاء وحدات متخصصة في الأمن الرقمي وتدريب الكوادر الفنية على التعامل مع التهديدات الإلكترونية.
4. رفع الوعي المصرفي والرقمي لدى المواطنين من خلال برامج تثقيفية وإعلامية تشجع على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوضح مزاياها وأمانها.
5. تحديث التشريعات المالية والمصرفية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، مثل قوانين حماية البيانات الشخصية، وتنظيم الدفع الإلكتروني، والهوية الرقمية.
6. تشجيع التعاون بين المصارف العراقية وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتطوير منتجات وخدمات رقمية مبتكرة تلبي احتياجات السوق وتزيد من الشمول المالي.

7. تفعيل دور البنك المركزي العراقي في الرقابة والإشراف على الأنشطة الرقمية من خلال إصدار تعليمات واضحة حول إدارة المخاطر التكنولوجية وحماية المستهلك الرقمي.
8. إدماج التحول الرقمي ضمن معايير تقييم أداء المصارف العراقية، بحيث تصبح كفاءة الأنظمة الرقمية ومؤشرات الأمان السيبراني جزءاً من تقييم الاستقرار المالي العام.
9. الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال الرقمنة المصرفية، خاصة تجارب الإمارات والسعودية وتركيا، لتطوير نموذج عراقي يتناسب مع خصوصية البيئة الاقتصادية المحلية.

المصادر والمراجع

- Al-Husseini, S. & Al-Dulaimi, M. (2021). "Digital Banking Transformation and Financial Stability: Evidence from Emerging Economies." *Journal of Banking & Finance Research*, .Vol. 15(2), pp. 45–62
- Alt, R., Beck, R. & Smits, M. (2018). "FinTech and the Transformation of the Financial Industry." *Electronic Markets*, 28(3), 235–243
- Basel Committee — *Principles for Operational Resilience (لأطروحة الحوكمة والأمن التشغيلي والرقمي). ([البنك المركزي][5])
- Basel Committee on Banking Supervision (2022). *Principles for Operational Resilience.* .Bank for International Settlements
- Central Bank of Iraq Annual Economic Report 2023 و Financial Stability Report 2022 وملفات وتقارير 2024 (جداول القطاع المصرفي والمؤشرات). ([البنك المركزي][1])
- Central Bank of Iraq (2023). Annual Report on Financial Stability in Iraq. Baghdad
- FRED / بيانات مصرفية مقياسية (مؤشرات مثل Central Bank Assets to GDP). ([fred.stlouisfed.org][10])
- Hasan, T. (2022). "The Role of FinTech in Enhancing Financial Stability in Arab Economies." *Arab Economic Journal*, Issue 58
- IMF — *Iraq: 2022 Article IV Consultation و Iraq 2025 Article IV Consultation Staff Report*. ([IMF][2])
- IMF (2022). *Global Financial Stability Report.* Washington D.C.: International Monetary Fund
- OECD (2021). *Digital Transformation in Financial Services.* Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development
- World Bank — *Iraq: Financial Sector Review / Country Overview and research outputs*. ([openknowledge.worldbank.org][8])
- World Bank (2023). *Digital Financial Inclusion and Stability.* Washington, D.C

أبحاث محكمة وتقارير محلية: Effectiveness of banking financial stability (2024) GHANAWI...
وغيرها من الدراسات التي اختبرت مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق. ([المجلات العلمية العراقية][4])
تقارير وأخبار قطاعية: «تقرير نمو أصول البنوك العراقية 2024» (ملخصات سوقية/صحفية حول نمو 15.1%
للأصول). ([Yahoo Finance][6])